دور الإستثمار الزراعي في إحداث التنمية الريفية بولاية نهر النيل

بالتطبيق علي مشروع الكمير طيبة الزراعي

أحمد إدريس أحمد محمد

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 01

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (1)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15 –2020، العدد (1)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

دور الإستثمار الزراعي في إحداث التنمية الريفية بولاية نهر النيل

بالتطبيق علي مشروع الكمير طيبة الزراعي

أحمد إدريس أحمد محمد

قسم الإجتماع والأنثروبولوجيا - كلية الدراسات التنموية- جامعة شندي- السودان
ahmedidris09127@gmail.com

المستخلص

تهدف الدراسة للتعرف علي دور الإستثمار الزراعي في التنمية الريفية بالمناطق التي يضمها المشروع وهي: (الكمير، الجوير، النوراب، الصوارد، الصفر، المغاوير، طيبة الخواض، الجبلاب)، وتقييم مساهمة الإستثمارات المحلية والأجنبية في التنمية المحلية، أفترضت الدراسة أن تدفق الإستثمارات المحلية والأجنبية يؤدي إلي تحقيق التنمية الريفية، ويمكن للأستثمارأن يسهم في خلق فرص العمل ونقل التقانة التدريب. إتبعت الدراسة منهج المسح الإجتماعي، إستخدمت الدراسة العينة العشوائية البسيطة وفق معادلة ريتشارد جيجر والإستبيان لجمع المعلومات، حيث بلغ حجم المجتمع (4445) من مزارعي المشروع، ونسبة العينة (354) مزارع وتمت معالجة البيانات ببرنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، أظهرت نتائج الدراسة: ضعف مساهمة الإستثمار الزراعي في التنمية في مجال التدريب ونقل التقانة والمسؤلية الإجتماعية بنسبة 6%-7% علي التوالي، بينما يوفر 90% من فرص العمالة بالمشروع، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: العمل علي نشر الوعي الإستثماري في المجتمع المحلي، زيادة حجم الإستثمار من خلال توفير فرص استثمارية مدعومة ومشجعة من الدوله للمستثمر الأجنبي ورعاية المستثمر المحلي . إقترحت الدراسة إقامة ورشة عمل عن (الوضع الراهن للإستثمار بالمشروع وإمكانية تطويره) يشارك فيها كل الممثلين من المناطق التي يضمها المشروع والخبراء والمختصين والباحثين في المجال.

مقدمة

تكمن أهمية الإستثمار في أي بلد علي جوانب عديدة يمكن أن يستفيد منها البلد المضيف، حيث يعمل الإستثمار علي زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلي زيادة الدخل القومي وإرتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوي معيشية المواطنين، ومن ثم توفير الخدمات للموطنين وللمستثمرين، ويعمل علي توفير فرص عمل والتقليل من نسبة البطالة وعلي مستوي الدولة يعمل علي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، وعلي مستوي المهارات ونقل التكنولوجيا وخاصة الإستثمار الأجنبي علي نقل التكنولوجيا للبلد المضيف ويعمل علي توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة المهارة من خلال الأفكار الجديدة أو الغير موجودة في البلد المضيفة مما يخلق نقلة نوعية (عطاء الله، 2010).

بالتالي فإن المشروعات الزراعية ماهي إلا تلك التي تركز نشاطها في القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني، أي التي يتم فيها إنفاق الموارد المالية في القطاع الزراعي للحصول علي العائد المتمثل في الإنتاج النباتي أوالحيواني وإستغلاله للحصول علي العوائد النقدية (الملاح، 1991).

غالباً ما تفضل الإستثمارات الأجنبية علي القروض والمعونات، وذلك لأن فاعلية القروض والمعونات تعتمد بصورة رئيسية علي شروطها والتي غالباً ما تكون صعبة علي المقترض (مندور،2011).

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في ضعف مساهمة الإستثمار في التنمية الريفية، وضعف التنسيق بين مؤسسات الإستثمار والمجتمع المحلي، فضلاً عن النزاعات حول الأراضي الزراعية بالمشروع، لذا تظهر مشكلة الدراسة بصورة أوضح من خلال السؤال الأتي:

ماهو دور الإستثمار في إحداث التنمية الريفية بمشروع الكمير طيبة الزراعي؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها كونها تتناول قطاعاً هاماً في الإقتصاد السوداني، ألا وهو الإستثمار في القطاع الزراعي، لذا فإن أهمية الدراسة ومبرراتها تبرز في الأتي:

أ/ الأهمية العلمية: تطبيق العلمي والمنهجي للنظريات الإجتماعية والإقتصادية علي موضوع الدراسة، إثراء المكتبات السودانية والبحث العلمي بالمعلومات التي يمكن أن تستند عليها المؤسسات وطلاب البحث العلمي ومنظمات المجتمع المدني والمهتمين بقضايا الإستثمار والتنمية الريفية.

ب/ الأهمية العملية: الخروج برؤي مستقبلية ونتائج وتوصيات ومقترحات يمكن أن تساهم في حل مشكلة الإستثمار الزراعي ومساهمته في التنمية الريفية، تأسيس نموذج يمكن أ يستفيد منه المخططون.

أهداف الدراسة

1/ التعرف علي دور الإستثمار الزراعي في التنمية الريفية.
2/ وتقييم مساهمة الإستثمارات المحلية والأجنبية في التنمية المحلية
3/ معرفة التحديات الإجتماعية التي تواجه الإستثمار الزراعي بالمجتمعات الريفية.

فروض الدراسة

1/ تدفق الإستثمارات المحلية والأجنبية يؤدي إلي تحقيق التنمية الريفية، ويخلق فرص العمل ونقل التقانة التدريب
2/ ضعف التنسيق بين مؤسسات الإستثمار المحلي وغياب المسؤلية الإجتماعية يؤدي إلي فشل فرص الإستثمار الزراعي.

الدراسات السابقة

دراسة: (عبدالرحيم، 2018م)

الهدف الأساسي لهذه الدراسة برز من جانبين هما الأول معرفة أثر التمويل المصرفي علي تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالسودان ودراسة مشاكلها وتحليلها والثاني سلطت الضوء علي المشاكل التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالسودان مع دراسة تطبيقية علي تجربة مشروع الزهراء(1)و(2) بمحلية شندي بولاية نهر النيل ومن أجل المساهمة من أجل المساهمة في حل مشاكل القطاع، إعتمدت الدراسة علي أهم الفرضيات التالية وهي عدم توفر التمويل المصرفي المناسب لهذا القطاع يؤدي إلي ضعف المساهمة إقتصادياً والمخاطر العديدة التي يمتاز بها تقلل من تمويله مصرفياً وعدم وجود سياسات مصرفية واضحة لتمويل صادراته يضعف من قدرته في التنافسية في الأسواق العالمية، حيث إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل البيانات والجداول.

ثم توصلت الدراسة لأهم النتائج أن التمويل يعمل علي تحقيق فرص العمل والتشغيل الكامل وتحسين الظروف المعيشية لعدد كبير من المستفيدين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدم التنسيق بين الجهات مانحة التمويل والجهات الرسمية بين بالدولة وتبعثر الجهود في هذا المجال وذلك حسب طبيعته الميدانية أدي إلي عدم توفر التدريب الكافي والمتقدم في الإدارة لأصحاب هذه المشروعات وطالبي التمويل أقعد هذا القطاع الحيوي والهام، وبناءً عليه يوصي البحث بالعمل علي زيادة رأس مال البنوك المتخصصة لتزيد من حجم التمويل الممنوح لهذا القطاع، والعمل علي توفير التمويل الكافي من قبل المصارف يساعد في إستخدام مشروعات طويلة الأجل كمشروعات البنية التحتية ومشروعات الإنتاج، ولابد من وجود سياسات تمويلية فعالة من قبل البنك المركزي تجاه هذا القطاع وذلك لأجل مساهمته في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، ولابد من وضع فرص للتدريب والتنسيق بين مستويات الحكم المختلفة للتمويل وتوفير قاعدة بيانات متينة لمعرفة حجم القطاع وإسهاماته.

النظريات المفسرة للدراسة

تحليل آدم سميث: وضع مجموعة من الأفكار خاصة بكل من:
أ/ تقسيم العمل: حيث يعتقد أن تقسيم العمل هو نقطة البداية لعملية التنمية لأنها تؤدي إلي زيادة مهارة العمال، وخفض الوقت اللازم للإنتاج.
ب/ تراكم رأس المال: حيث يعتقد سميث أن التراكم الرأسمالي يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الإقتصادية، وعلي ذلك فإن التنمية الإقتصادية تتوقف علي مدئ قدرة الأفراد علي الإدخار والإستثمار (الماحي، 2010م).

فرضيات دافيد ريكاردو

إهتم بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي وركز علي أن الإنسان قادر علي تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في إستخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، لتحقيق هذا المبدأ وقسم المجتمع إلي ثلاث طبقات: الرأسماليون، العمال، الإقطاعيون(عبد الله، 2014).

نظرية الدفعة القوية

تتمثل الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الإستثمار بغرض التغلب علي عقبات التنمية ووضع الإقتصاد علي مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة: الأول عدم قابلية دالة الإنتاج علي التجزئة والثاني دالة الطلب وأخيراً عرض الإدخار، ويري رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار بإتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن(مصطفي، 2016).

نظرية النمو المتوازن

يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الإستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والإستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، قدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ومن روادها روزنشتين ورانجر وأرثر لويس (مصطفي، مصدر سابق).

نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ هذه النظرية إتجاها مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الإستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الإقتصاد الوطني، ومن روادها: هيرشمان الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن يستفيد منها، وتقوم علىها مشروعات أخرى تالية (أوشن، 2014).

ويري هيرشمان أنه بإمكان تحقيق النمو في مجال واحد من مجلات التنمية علي حساب المجالات الأخري. وتؤكد هذه النظرية بشكل خاص علي العوامل الميكانيكية في عملية التنمية الإقتصادية، وتدعو إلي ضرورة إستثمار نسبة عالية من الإيرادات في مشاريع تنموية معينة (عبد الله، 2006).

الاستثمار الزراعي بولاية نهر النيل

تعتبر ولاية نهر النيل من الولايات الزراعية ذات الميزاة النسبية في الإنتاج من ناحية موقعها الجغرافي وتوفير الأراضي الزراعية (حوالي ثلاثة مليون فدان).ووفرة المياه من النيل والمياه الجوفية في حوض النوبي الذي يمثل 50% من مساحة الولاية، بمخزون 3000 مليار متر مكعب تعوض سنوياً من مياه الأمطار وفيضان نهر النيل وعطبرة.

ويلائم مناخ الولاية لإنتاج العديد من المحاصيل الإقتصادية بجانب ملائمته لتربية الثروة الحيوانية لأنها تقع في نطاق البيئات الخالية من الأمراض، والثروة الحيوانية تمثل النشاط الثاني لسكان الولاية بعد الزراعة (ولاية نهر النيل، 2017).

مشروع الكمير طيبة الزراعي

يقع مشروع الكمير طيبة الزراعي بولاية نهر النيل محلية المتمة ويضم قري الريف الشمالي (الكمير، الجوير، الصوارد، النوراب، الصفر، المغاوير، طيبة الخواض، الحريراب، الجبلاب) (أحمد، 2019).
تقدر مساحته الكلية بحوالي 4560 فدان، وتقدر المساحة المستقلة بحوالي 3465 فدان(فضل الله، 2019).

هنالك الكثير من الصعوبات والمشاكل التي تواجه المزارع والمشروع منها كثافة الحشائش، وأحياناً الضغط العالي للمياه مما يسبب ضرر للمزارع وسكن المزارعين، من سلبيات التخطيط السابق للمشاريع الزراعية عدم وجود شوارع بين الأراضي الزراعية وقنوات للري (أحمد، 2019).

منهجية الدراسة

1/ الدراسة الوصفية التحليلية: التي يستطيع من خلالها التعرف المشكلة ودراسة الواقع وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة.
2/ منهج المسح الإجتماعي: الذي يمكن أن يوفر الكثير من المعلومات والبيانات عن موضوع الدراسة، وذلك من خلال والإستبيان الذي يستخدم عن طريق المسح بالعينة.

مصادر جمع البيانات

1/ المصادر الأولية: وتشمل الإستبيان الذي يحتوي علي أسئلة الدراسة، والمقابلات، والملاحظات.

2/ /المصادر الثانوية: تشمل الكتب والمراجع والمجلات والأوراق العلمية، والدراسات السابقة.

عينة الدراسة

إستخدمت الدراسة العينة العشوائية البسيطة نظراً لصعوبة دراسة المجتمع ككل، ولحساب العينة إستخدم الباحث معادلة ريتشارد جيجر الموضحة أدناه. بحيث يمثل مجتمع الدراسة 4450 مزارع من المشروع ،العينة المستخدمة 354 بطريقة عشوائية حتي لاتكون العينه المختاره متحيزه.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع عينة الدراسة من قري المشروع وهي: الكمير، الجوير، النوراب، الصوارد، الصفر، المغاوير، طيبة الخواض (الحريراب، العقاده)، الجبلاب.

جدول (1): يوضح حجم العينة:

الرقم	المنطقة	عدد المزارعين	العينة
1	الكمير	750	60
2	الجوير	750	60
3	النوراب	300	24
4	الصوارد	300	24
5	الصفر	400	31
6	المغاوير	150	12
7	طيبة الخواض	1750	139
8	الجبلاب	50	4
	المجموع	4450	354

طرق التحليل:

إستخدام الباحث التحليل الإحصائي الوصفي الذي يتمثل في وصف عبارات الدراسة عن طريق التوزيع التكراري والنسبة المئوية لإجابات المبحوثين، والمنهج التحليلي من خلال إختبار مربع كاي لإختبار عبارات الدراسة ومعرفة الفروق في إجابات المبحوثين هل هي فروق ذات دلالة إحصائية أم أنها ناتجة عن الصدفة لا غير.

أ/ الوسائل الإحصائية:

تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج.

ب/ تحديد مستوي الموافقة:

تم تحديد مستوي الموافقة بناءً علي قيمة الوسط الحسابي من خلال مقياس ليكارت الخماسي، وكذلك تحديد النسبة المئوية لمستوي الموافقة علي كل عبارة من عبارات محاور الدراسة بناءً علي قيمة الوسط الحسابي كما هو موضح بالجدول (1) والجدول (2).

جدول (2) يوضح: مستوي الموافقة بناءً علي مقياس ليكارت الخماسي:

قيمة الوسط الحسابي	مستوي الموافقة
1 - 1.79	لا أوافق بشدة
1.8 - 2.59	لا أوافق
2.6 - 3.39	غير متأكد
3.4 - 4.19	أوافق
4.2 – 5	أوافق بشدة

المصدر: الطرق الأساسية الإحصائية لمقياس ليكرت.

جدول (3) : يوضح النسبة المئوية لعبارات الدراسة بناءً علي قيمة الوسط الحسابي:

النسبة المئوية	نسبة الموافقة
%80 - %100	عالية جداً
%65 - %79	عالية
%50 - %64	متوسطة
%35 - %49	منخفضة
%20 - %34	منخفضة جداً

المصدر: الطرق الأساسية الإحصائية لمقياس ليكرت.

تحليل وتفسير الدراسة

جدول(4) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع:

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	342	%96.6
أنثي	12	%3.4
المجموع	354	%100

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م.

نوع الحيازة

من خلال الجدول(5) يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة نوع الحيازة لديهم هو ملك حر وعددهم 218 بنسبة 61%. أما الأخري التي مثلت نسبة 4% فهي مايعرف في المجتمع المحلي (بالكرج).

جدول(5) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الحيازة بالمشروع:

نوع الحيازة	التكرار	النسبة المئوية
ملك	218	%61
إيجار	124	%35
أخري	14	%4
المجموع	354	%100

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م.

من الجدول(6) يوضح: أن أعلي نسبة من الإستثمارات الموجودة بمنطقة الدراسة هي الإستثمار المحلي بنسبة 95.1% وهي عبارة عن مشاريع صغيرة يديرها رأسماليون لهم علاقة بالمنطقة، أما الإستثمار المختلط بلغ نسبة 3.3، وأخيراً الإستثمارات الأجنبية بنسبة 1.6%.

جدول(6) : يوضح نوع المشاريع الزراعية:

نوع المشاريع	التكرار	النسبة المئوية
إستثمار أجنبي	2	%1.6
إستثمار محلي	116	%95.1
إستثمار مختلط	4	%3.3
الجملة	122	%100

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م.

من الجدول(7) نلاحظ ما يلي: أعتبر معظم أفراد العينة وعددهم 111 بنسبة 91% أن المشاريع الزراعية تساهم في توفير فرص العمالة للمجتمع، بينما يري 8 من أفراد العينة بنسبة 6.5% أن المشاريع الإستثمارية توفر فرص التدريب للمزارعين، ذهب أخرون وعددهم 3 من أفراد العينة بنسبة 2.5% أن هذه المشاريع تقوم بدورها تجاه المسؤولية الإجتماعية في المناطق التي تقع حولها هذه المشاريع. عليه فإن فشل أو نجاح المشاريع الزراعية يقوم علي قدرة المستثمر في القيام بالمسؤولية الإجتماعية.

جدول(7) يوضح: مساهمة المشاريع الزراعية في التنمية الريفية:

نوع المساهمة	التكرار	النسبة المئوية
توفير فرص العمالة	111	%91
تدريب المزارعين	8	%6.5
المسؤولية الإجتماعية	3	%2.5
أخري تذكر	0	%0.0
الجملة	122	%100

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م.

من الجدول(8) نلاحظ ما يلي: أغلب أفراد عينة الدراسة أعتبر عدم وجود تنسيق بين مؤسسات الإستثمار والمجتمع المحلي وعددهم 66 بنسبة 54.1%، أما الذين يروا أن هنالك تنسيق بين المؤسسات والمجتمع المحلي عددهم 56 بنسبة بلغت 45.9%.

جدول(8) يوضح: هل هنالك تنسيق بين مؤسسات الإستثمار الزراعي:

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	56	%45.9
لا	66	%54.1
المجموع	122	%100

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م.

جدول(9) يوضح: التنسيق بين مؤسسات الإستثمار:

طرق التنسيق	التكرار	النسبة المئوية
إدارة المشاريع الزراعية	28	%50
المجتمع المحلي	10	%17.9
المحليات	17	%30.3
أخري تذكر	1	%1.8
الجملة	56	%100

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م.

من الجدول (9) نلاحظ ما يلي: أعتبر أغلب أفراد العينة أن التنسيق يتم عن طريق المستثمرين وإدارة المشاريع وعددهم 28 بنسبة 50%. بينما يرى 17 بنسبة 30.3% من أفراد العينة أن التنسيق يتم عبر المحليات، أما الذين أعتبروا أن التسيق يتم عبر المجتمع المحلي عددهم 10 بنسبة 17.9% من أفراد عينة الدراسة.

جدول(10) يوضح: جذب الإستثمارات الزراعية:

طرق جذب الإستثمار	التكرار	النسبة المئوية
الإعفاءات الضريبية	67	%18.9
تسهيل الإجراءت الحكومية	137	%38.7
إقناع المجتمع المحلي	141	%39.8
أخري تذكر	9	%2.5
الجملة	354	%100

من الجدول(10): يري معظم أفراد الدراسة أنه يمكن جذب الإستثمارات عن طريق إقناع المجتمع المحلي وعددهم 141 بنسبة 39.8%، ويري بعض أفراد عينة الدراسة أنه يمكن جذب الإستثمارات الزراعية للمنطقة عن طريق تسهيل الإجراءات الحكومية وعددهم 137 بنسبة 38.7%، بينما أعتبر 67 بنسبة 18.9% يمكن عن طريق الإعفاءات الضريبية.

جدول(11): يوضح إجابات أفراد عينة بمقياس ليكارت:

م	الاسئلة	العبارات	العدد	النسبة المئوية
1	عدم إلمام المواطن بقوانين وتشريعات الإستثمار ينعكس سلباً علي الإستثمار بالمنطقة.	أوافق بشدة	173	%48.9
		أوافق	142	%40.1
		غير متاكد	16	%4.5
		لا أوافق	22	%6.2
		لا أوافق بشدة	1	%0.3
2	غياب المسؤلية الإجتماعية تجاه المجتمعات الريفية يؤدي إلي إنخفاض فرص الإستثمار الزراعي.	أوافق بشدة	146	%41.2
		أوافق	190	%53.7
		غير متاكد	15	%4.2
		لا أوافق	3	%0.8
		لا أوافق بشدة	0	%0.0
3	النزاع حول الأراضي يؤدي إلي إحجام المستثمرين.	أوافق بشدة	212	%59.9
		أوافق	62	%17.5
		غير متاكد	39	%11.0
		لا أوافق	40	%11.3
		لا أوافق بشدة	3	%0.8

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م.

من الجدول(11): وجد أن 137 بنسبة 48.9% يوافقون بشدة علي أن عدم إلمام المواطن بقوانين وتشريعات الإستثمار ينعكس سلباً علي الإستثمار بالمنطقة، بينما 146 بنسبة 41.2% يوافقون بشدة علي أن غياب المسؤلية الإجتماعية تجاه المجتمعات الريفية يؤدي إلي إنخفاض فرص الإستثمار الزراعي. أما 212 بنسبة 59.9% يوافقون بشدة علي أن النزاع حول الأراضي يؤدي إلي إحجام المستثمرين.

ينص الفرض علي أن "ضعف التنسيق بين مؤسسات الإستثمار والمجتمع المحلي أدي إلي فشل فرص الإستثمار الزراعي بمنطقة الدراسة"، وذلك لمعرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بهذا الفرض، تم ذلك عن طريق حساب المنوال، الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل سؤال من أسئلة الفروض كما في الجدول (13):

جدول (12) يوضح: إجابات أفراد عينة الدراسة وفق الأسئلة:

م	العبارة	المنوال
1	هل يساهم الإستثمار الزراعي في تنمية المنطقة؟	لا
2	ماهي أكثر المشاريع مساهمة في التنمية ؟	استثمار محلي
3	ماهي المساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه المشاريع في التنمية الريفية؟	توفير فرص للعمالة
4	هل هنالك تنسيق بين مؤسسات الإستثمار المتخصصة والمجتمع المحلي؟	لا
5	اذا كان هنالك تنسيق بين مؤسسات الإستثمار المتخصصة والمجتمع المحلي، فإنه يتم عن طريق المؤسسات والوزارات و...	ادارة المشاريع الزراعية
6	يمكن جذب الإستثمارات الزراعية للمنطقة عن طريق	إقناع المجتمع المحلي باهميته

المصدر: الدراسة الميدانية، 2019م.

من الجدول(12) نلاحظ ما يلي:

بلغت قيمة المنوال للعبارة الأولي هي (لا) مما يعني أنه لا توجد مساهمة للإستثمار الزراعي في تنمية المنطقة، وبلغت قيمة المنوال للعبارة الثانية بالنسبة هي (إستثماري محلي) مما يعني أن هنالك مساهمة للإستثمار المحلي في تنمية المنطقة، وقيمة المنوال للعبارة الثالثة هي (توفير فرص للعمالة) مما يعني أن المساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه المشاريع في التنمية الريفية هي توفير فرص للعمالة، وبلغت قيمة المنوال للعبارة الرابعة هي (لا) مما يعني أن هنالك تنسيق بين مؤسسات الإستثمار المتخصصة والمجتمع المحلي، بلغت قيمة المنوال للعبارة الخامسة بالنسبة هي (إدارة المشاريع الزراعية) مما يعني أنه هنالك تنسيق بين مؤسسات الإستثمار المتخصصة والمجتمع المحلي، فإنه يتم عن طريق المؤسسات والوزارات و إدارة المشاريع الزراعية، وقيمة المنوال للعبارة السادسة بالنسبة هي (اقناع المجتمع المحلي باهميته) مما يعني أنه يمكن جذب الإستثمارات الزراعية للمنطقة عن طريق اقناع المجتمع المحلي بأهميته.

جدول (13) يوضح: توزيع أفراد عينة الدراسة وفق إجابات مقياس ليكرت:

	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	مستوي الموافقة	الترتيب
1	عدم إلمام المواطن بقوانين وتشريعات الإستثمار ينعكس سلباً علي الإستثمار بالمنطقة.	4.31	0.84	موافقين بشدة	%86	عالية جداً
2	غياب المسؤلية الإجتماعية تجاه المجتمعات الريفية يؤدي إلي إنخفاض فرص الإستثمار الزراعي	4.35	0.6	موافقين بشدة	%87	عالية جداً
3	النزاع حول الأراضي يؤدي إلي إحجام المستثمرين	4.24	1.08	موافقين بشدة	%85	عالية جداً

المصدر: الدراسة الميدانية، 2019م.

من الجدول(13) نلاحظ ما يلي:
بلغت قيمة الوسط الحسابي للعبارة الأولي (4.31) بانحراف معياري (0.84) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن هنالك نسبة موافقة عالية جداً علي أن عدم إلمام المواطن بقوانين وتشريعات الإستثمار ينعكس سلباً علي الإستثمار بالمنطقة، كما نجد أن نسبة الموافقة علي هذه العبارة بلغت 86%، وبلغت قيمة الوسط الحسابي للعبارة الثانية (4.35) بانحراف معياري (0.6) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن هنالك نسبة موافقة عالية جداً علي أن غياب المسؤلية الإجتماعية تجاه المجتمعات الريفية يؤدي إلي إنخفاض فرص الإستثمار الزراعي، كما نجد أن نسبة الموافقة علي هذه العبارة بلغت 87%، وقيمة الوسط الحسابي للعبارة الثالثة (4.24) بإنحراف معياري (1.08) وبناء علي مقياس ليكارت الخماسي فإن هنالك نسبة موافقة عالية جداً علي أن النزاع حول الأراضي يؤدي إلي إحجام المستثمرين، كما نجد أن نسبة الموافقة علي هذه العبارة بلغت 85%.
إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد العينة متفقون علي تلك الإجابات، لذلك قام الباحث بإستخدام إختبار مربع كاي لتحديد الفروق هل هي فروق ذات دلالة إحصائية أم لا؟ والجدول(13.2.5) يلخص نتائج إختبار مربع كاي.

جدول (14) يوضح: نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات لكل عبارة:

م	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الإحتمالية	الفروق	لصالح
1	هل يساهم الإستثمار الزراعي في تنمية المنطقة؟	226.2	0.000	ذات دلالة إحصائية	لا
2	ماهي أكثر الإستثمار مساهمة في التنمية ؟	389.2	0.000	ذات دلالة إحصائية	استثمار محلي
3	ماهي المساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه المشاريع في التنمية الريفية؟	549.3	0.000	ذات دلالة إحصائية	توفير فرص للعمالة
4	هل هنالك تنسيق بين مؤسسات الإستثمار المتخصصة والمجتمع المحلي؟	140.1	0.000	ذات دلالة إحصائية	لا
5	اذا كان هنالك تنسيق بين مؤسسات الإستثمار المتخصصة والمجتمع المحلي، فإنه يتم عن طريق المؤسسات والوزارات و.....	779.7	0.000	ذات دلالة إحصائية	ادارة المشاريع الزراعية
6	يمكن جذب الإستثمارات الزراعية للمنطقة عن طريق	248.5	0.000	ذات دلالة إحصائية	إقناع المجتمع المحلي باهميته

المصدر: الدراسة الميدانية، 2019م.

من خلال الجدول (14) يمكن تفسير النتائج التالية:
بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أن هنالك مشاريع للإستثمار الزراعي بالمنطقة، والقيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أن هنالك مشاريع للإستثمار الزراعي بالمنطقة، ونوع المشاريع هي إستثمارات أجنبية، وبلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أن المساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه المشاريع في التنمية الريفية هي توفير فرص للعمالة، والقيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أن هنالك تنسيق بين مؤسسات الإستثمار المتخصصة والمجتمع المحلي، وبلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أنه هنالك تنسيق بين مؤسسات الإستثمار المتخصصة والمجتمع المحلي، فإنه يتم عن طريق المؤسسات والوزارات و إدارة المشاريع الزراعية، والقيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة (0.000) وهي اقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة

إحصائية عالية، مما يعني أنه يمكن جذب الإستثمارات الزراعية للمنطقة عن طريق الإعفاءات الضريبية والجمركية.

جدول (15) يوضح: نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات لكل عبارة:

م	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الإحتمالية	الفروق	لصالح
1	عدم إلمام المواطن بقوانين وتشريعات الإستثمار ينعكس سلباً علي الإستثمار بالمنطقة.	363.9	0.000	ذات دلالة إحصائية	موافقين بشدة
2	غياب المسؤلية الإجتماعية تجاه المجتمعات الريفية يؤدي إلي إنخفاض فرص الإستثمار الزراعي.	297.4	0.000	ذات دلالة إحصائية	موافقين بشدة
3	النزاع حول الأراضي يؤدي إلي إحجام المستثمرين.	377.1	0.000	ذات دلالة إحصائية	موافقين بشدة

المصدر: الدراسة الميدانية 2019م.

من خلال الجدول (15) يمكن تفسير النتائج التالية: بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني عدم إلمام المواطن بقوانين وتشريعات الإستثمار ينعكس سلباً علي الإستثمار بالمنطقة، وبلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أن غياب المسؤلية الإجتماعية يؤدي إلي إنخفاض فرص الإستثمار، والقيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين إجابات المبحوثين ذات دلالة إحصائية عالية، مما يعني أن النزاع حول الأراضي يؤدي إلي إحجام المستثمرين.

النتائج

توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها:

1/ بلغ حجم الإستثمار المحلي نسبة 95% من جملة الإستثمارات بالمشروع، بينما بلغ حجم الإستثمار المحلي 1.6%.

2/ ضعف مساهمة الإستثمار الزراعي في التنمية في مجال التدريب ونقل التقانة والمسؤلية الإجتماعية بنسبة 6%-7% علي التوالي.

3/ يساهم الإستثمار الزراعي بنسبة 95% من توفير العمالة بمنطقة الدراسة.

4/ ضعف مساهمة الإستثمار تجاه المسؤلية الإجتماعية للمجتمع المحلي حيث بلغت نسبة 2%

5/ لا يوجد تنسيق بين مؤسسات الإستثمار الزراعي والمجتمع المحلي.

6/ يعزي فشل الإستثمار الزراعي لإعتماد التنسيق بين إدارة المشاريع الزراعية والمحليات بدلاً عن المجتمع المحلي.

7/ يمكن جذب الإستثمارات الأجنبية عن طريق إقناع المجتمع المحلي، وتسهيل الإجراءات.

8/ 80% من المزارعين يوافقون بشدة علي أن عدم إلمام المواطن بقوانين وتشريعات الإستثمار، ينعكس سلباً علي الإستثمار بمنطقة الدراسة.

9/ 87% يوافقون بشدة علي أن غياب المسؤلية الإجتماعية تجاه المجتمعات الريفية يؤدي إلي إنخفاض فرص الإستثمار.

10/ 85% من المزارعين يوافقون بشدة علي أن النزاع حول الأراضي أدي إلي إحجام المستثمرين.

التوصيات

من خلال النتائج توصي الدراسة بالأتي:

1/ العمل علي نشر الوعي الإستثماري في المجتمع المحلي،

2/ جذب الإستثمارات لتسهم في التنمية الريفية والإقتصاد القومي من خلال توفير فرص إستثمارية مدعومة ومشجعة من الدوله للمستثمر الأجنبي ورعاية المستثمر المحلي

1/ الإستغلال الأمثل لموارد المشروع الطبيعية والبشرية وإستغلال مساحات المشروع والإستفاده منها في الإستثمار.

3/ إحكام التنسيق بين مؤسسات الإستثمار والمستثمرين والمجتمع المحلي لضمان نجاح الإستثمار.

4/ توضيح وتسويق فرص الإستثمار بالمشروع. تفعيل دور المستثمرين تجاه المسؤولية الإجتماعية.

5/ تسوية الخلافات الإجتماعية وفض النزاعات بالمشروع وإمتداد المشروع للإستفادة من المساحات وإستقلال طاقة المشروع.

المقترحات

1/ إقامة ورشة عمل عن (الوضع الراهن للمشروع وإمكانية تطويره) يشارك فيها كل الممثلين من المناطق التي يضمها المشروع والخبراء والمختصين والباحثين.

2/ إدخال المحاصيل البستانية وفتح أسواق الصادر (عن طريق شركة زادنا والشركة السودانية لتعقيم وتنمية الصادرات السودانية).

المراجع

1/ أوشن، سمية (2014): نظريات التنمية الإقتصادية، الجزائر، جامعة قسطنطنية، ص.9

2/ الملاح، جلال (1991): تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للنشر، ص .15

3/ الماحي، محمد محمد(2010): تخطيط وتمويل التنمية المناهج- النماذج- التطبيق، الطبعة الأولي، بستان المعرفة لنشر وتوزيع الكتب، الأسكندرية، ص.79

4/ عبد الله، التوم عبد الله (2006): أساسيات التنمية الريفية، الطبعة الثانية، مطبعة الحرية، أمدرمان، ص .22

5/ عبد الله، خبابة (2014): تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأسكندرية، ص.40

6/ عبدالرحيم، محمد عبيد محمد علي عبدالرحيم (2018): أثر التمويل المصرفي علي تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالسودان (دراسة تطبيقية علي مشروعي (الزهراء (1) والزهراء (2) بولاية نهر النيل في الفترة من 2005- 2025م)، جامعة شندي، دكتوره.

7/ مصطفي، وسام درويش(2016): إستراتيجية التنمية الإجتماعية والإقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص.31

8/ مصطفي، وسام درويش، مصدر سابق، ص .32

9/ مندور، عصام عمر (2011): التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية- المنهج- النظرية- القياس، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ص 120.

10/ ولاية نهر النيل (2017): الخطة العامة لوزارة الزراعة والإنتاج والموارد الاقتصادية، ص12.

المقابلات

1/ أحمد، المرضي عمر محمد (2019)، 55 سنة، مفتش زراعي، محلية المتمة، طيبة الخواض.

2/ / أحمد، محمد بشري محمد (2019)، 37 سنة، مرشد زراعي، محلية المتمة، طيبة الخواض، النوراب.

3/ فضل الله، فاروق عبد الحكم (2019)، 38 سنة، مهندس زراعي، محلية المتمة، وحدة شمال المتمة.